العرب
الإثنين 2021/09/20
السنة 44 العدد 12185

الإخوان في ليبيا يستبدلون شرط الاستفتاء بالمشاركة في صياغة قانون انتخاب الرئيس

مجلس الدولة يعلن حرصه على إجراء الانتخابات في موعدها

عرفت مواقف الإسلاميين من المستجدات السياسية في ليبيا تغييرات جديدة، حيث استبدل الإخوان في ليبيا موقفهم من شرط الاستفتاء على الدستور بالمشاركة في كتابة قانون انتخاب الرئيس، فضلا عن إعلان مجلس الدولة حرصه على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

خالد هدوي

الإخوان في ليبيا يتمسكون بتصدر المشهد

طرابلس - غيّر الإخوان في ليبيا من حساباتهم السياسية، عبر استبدال شرط الاستفتاء على الدستور بالمشاركة في صياغة قانون انتخاب الرئيس الجديد، في خطوة لتفخيخ الانتخابات ما يشكل عائقا جديدا أمام إجرائها، رغم التصريحات الدبلوماسية لرئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري.

وأعلن المجلس الأعلى للدولة الليبي الأحد حرصه على إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في موعدها، وعلى التوافق مع مجلس النواب حول اعتماد قوانين الانتخابات.

وجاء ذلك على لسان رئيس المجلس خالد المشري خلال لقائه في طرابلس مع السفير الإيطالي جوزيبي بوتشينو، ومبعوث وزير الخارجية الإيطالي نيكولا أورلاندو، وفق بيان المكتب الإعلامي للمجلس.

ومن المقرر أن تشهد ليبيا انتخابات رئاسية ونيابية، في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، وفق اتفاق ملتقى الحوار السياسي الذي عقد بتونس في الخامس عشر من نوفمبر الماضي.

رافع الطبيب

الإخوان يحاولون تفخيخ القانون ولا يريدون رئيسا معاديا لهم

وقال المشري، إن "المجلس الأعلى استكمل إعداد مسودة للقاعدة الدستورية والقوانين المقترحة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، وذلك لغرض التشاور فيها مع مجلس النواب كما ينص عليه الاتفاق السياسي".

وأفاد بـ"حرص المجلس على إجراء الانتخابات في موعدها، وضرورة التوافق مع مجلس النواب على اعتماد قوانين هذه الانتخابات بشكل قانوني وغير مخالف للإعلان الدستوري ونصوص الاتفاق السياسي".

وأردف "وأيضا عدم اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تُسهم في عرقلة العملية السياسية".

وذكر البيان، أن اللقاء بحث "العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها ولاسيما في الجانب الاقتصادي منها، وذلك بما يخدم صالح الشعبين الليبي والإيطالي".

ويرى متابعون للشأن الليبي، أن الإخوان يواجهون دعوات خارجية قوية تدفع نحو إجراء الانتخابات في موعدها، لذلك يقفزون اليوم لفرض أجنداتهم في صياغة القانون حتى لا تفرز صناديق الاقتراع رئيسا جديدا معاديا لهم.

وأفاد رافع الطبيب المحلل السياسي التونسي والمتخصص في الشؤون الليبية، بأن "موقف القوى الإقليمية في ليبيا اليوم أنه لا مجال لتأجيل الانتخابات، وهو ما جعل الإخوان في ليبيا يأخذونه بعين الاعتبار"، قائلا "الدول الغربية ودول الجوار على غرار تونس والجزائر ومصر دفعت الأطراف الليبية إلى الذهاب إلى الانتخابات في موعدها".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "بالنسبة للشأن الداخلي في ليبيا، الإخوان يسيطرون على المجلس الأعلى للدولة، وفشلوا في صياغة تصور للدولة، واليوم يريدون استهداف القانون الانتخابي، بعدما طالبوا سابقا بالاستفتاء على الدستور، وكانوا يدركون جيدا أنه سيتم إسقاطه وسيتم تأجيل الانتخابات لسنة أو سنتين إضافيتين، وسيكون الانتخاب انتقائيا ضدهم".

وتابع رافع الطبيب "هم يخشون أن تفرز الانتخابات رئيسا معاديا لهم، لأنهم لا يقدرون على ترشيح شخصية تمثلهم، وبالتالي يريدون جعل مسألة انتخاب الرئيس بشكل مباشر ويصبح صوريا وليست لديه صلاحيات".

وأردف "سيحاولون وضع بنود لا تسمح أن يكون الرئيس المنتخب معاديا لهم، وسيمنعون ترشح العسكريين مثل المشير العام للجيش الليبي خليفة حفتر، وممثلي النظام السابق على غرار نجل القذافي".

واستطرد "سيسعون إلى تفخيخ هذا القانون الانتخابي، ولا يريدون الذهاب إلى انتخابات وهي محسومة النتائج".

ويحاول الإخوان في ليبيا تغيير التكتيك السياسي بالمشاركة في صياغة قانون انتخاب الرئيس، بعد أن كانوا يطالبون بالاستفتاء على الدستور.

وسبق أن أكد المجلس الأعلى للدولة الذي يسيطر عليه أعضاء من تنظيم الإخوان، تمسكه بإجراء الاستفتاء على الدستور، ما يعني تعطل إجراء الانتخابات في موعدها المحدّد نهاية العام الحالي وتعثّر العملية السياسية في ليبيا.

وأكد المشري في مؤتمر صحافي "حق الشعب الليبي في الاستفتاء على مشروع الدستور قبل الانتخابات"، زاعما قدرة المفوضية على إجرائه قبل موعد الانتخابات المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر من العام الجاري.

وقال "إن قانون الاستفتاء على مشروع الدستور تم تجهيزه وتسليمه إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات منذ فبراير 2019"، متهما المفوضية بـ"التلكؤ" في إجراء الاستفتاء، موضحا أنه في حال رفض المشروع فيمكن الذهاب مباشرة إلى القاعدة الدستورية للانتخابات.

ودعا المجلس إلى اعتماد مشروع الدستور الذي أعدته الهيئة التأسيسية كدستور مؤقت، لدورة رئاسية وبرلمانية واحدة، للخروج من الأزمةفي البلاد وذلك في وقت تستمر فيه النقاشات داخل اللجنة القانونية التابعة لملتقى الحوار من أجل التوافق حول القاعدة الدستورية غير أن الإخوان لديهم رأي آخر.

لكن رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح الذي يواجه حملة من تنظيم الإخوان لإزاحته من منصبه، أكد في أكثر من مرة، استحالة إجراء هذا الاستفتاء خلال المدة المتبقية على الاستحقاق الانتخابي.

ووجه انتقادات إلى المجلس الأعلى للدولة بسبب تغير موقفه من الاستفتاء على الدستور، وقال خلال حوار تلفزيوني إن "مجلس الدولة وجه رسالة للمفوضية يطالب فيها بوقف فوري للاستفتاء على الدستور، واليوم تفاجأ بنفس المجلس يطالب بضرورة الاستفتاء على الدستور بنفس القانون الذي سبق أن اعترضوا عليه سابقا".

الرئيس الجزائري السابق يوارى الثرى بمراسم أقل من أسلافه

الجزائر - أجريت مراسم جنازة الرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة الأحد بحضور الرئيس الحالي عبدالمجيد تبون وأعضاء في الحكومة ودبلوماسيين أجانب، لكن لم تقم له مراسم تكريم كأسلافه من الرؤساء، فضلا عن حضور شقيق بوتفليقة، سعيد، المسجون حاليا بسبب تهم فساد.

ووري الرئيس الجزائري السابق الثرى في مربع الشهداء بمقبرة العالية في العاصمة، المخصصة لأبطال حرب الاستقلال، بحضور خلفه عبدالمجيد تبون وشخصيات أخرى، إلى جانب أفراد عائلته.

وتوفي بوتفليقة الذي تنحى تحت ضغط الشارع عام 2019 بعد عشرين عاماً في الحكم، الجمعة عن عمر ناهز أربعة وثمانين عاماً في مقرّ إقامته المجهّز طبّيا في زرالدة غرب الجزائر العاصمة.

ووصل موكب الجنازة إلى مقبرة العالية بعد قطع مسافة ثلاثين كيلومترا من زرالدة، وحمل النعش على عربة مدفع تجرها آلية مصفحة مغطاة بالورود.

وفي مؤشر على وجود نوع من الإحراج الرسمي، ألغيت تسجية الجثمان في قصر الشعب بالعاصمة بعد أن كانت مقررة في البداية، وهو تقليد لتكريم كبار الشخصيات الجزائرية، وفق مصادر متطابقة.

وألقى وزير المجاهدين العيد ربيقة خطبة نعي للرجل الذي كان أيضا في السبعينات وزير خارجية بارز لمدة أربعة عشر عاما.

ووري بوتفليقة الثرى في مربع الشهداء في هذه المقبرة حيث يرقد جميع أسلافه إلى جانب شخصيات كبيرة وشهداء حرب الاستقلال (1954 – 1962).

وتدهورت صحة بوتفليقة وأصبح عاجزا عن الكلام نتيجة الجلطة الدماغية، وأرغم على الاستقالة في الثاني من أبريل العام 2019، إثر شهرين من التظاهرات الحاشدة لحراك شعبي رفضاً لترشحه لولاية خامسة على التوالي.

وبعد ساعات من التردد والصمت في ظلّ غياب ردّ فعل رسمي على وفاة الرئيس السابق، أصدر تبون الذي تولى منصبه عام 2019، بيانا ظهر السبت أعلن فيه تنكيس الأعلام "ثلاثة أيام" تكريماً "للرئيس السابق المجاهد عبدالعزيز بوتفليقة".

ورأى مراقبون أن المماطلة في الإعلان عن ترتيبات مراسم التشييع تعكس خشية من خروج تظاهرات مناهضة للرئيس السابق الذي باتت صورته مشوّهة في عيون قسم كبير من الجزائريين.

وقالت الباحثة السويسرية المتخصصة بشؤون المغرب العربي في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية إيزابيل فيرينفلس في تصريح صحافي، "أعتقد أن أصحاب القرار متوترون لأن هناك كمًّا كبيراً من الكره حول شخص بوتفليقة على وسائل التواصل الاجتماعي".

وأضافت "لا يعرفون ما يفعلون بما أن هناك من بين النخب السياسية والاقتصادية والإدارية، عدد كبير من الأشخاص الذين هم ثمرة عهد بوتفليقة أو مستفيدون منه".

وأقيمت للرؤساء السابقين المتوفين مراسم دفن مع كل مراسم التكريم، على غرار أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال أحمد بن بلة (1963 – 1965) الذي أُقيمت له مراسم تشييع رسمية بعد وفاته في أبريل 2012.

ورافق بوتفليقة الذي أعلن حداداً وطنياً لثمانية أيام، شخصياً النعش من قصر الشعب حيث وُضع الجثمان في البدء، إلى مقبرة العالية، بحضور كافة أركان الطبقة السياسية وكبار قادة شمال أفريقيا.

أما الرئيس الجزائري الثالث الشاذلي بن جديد (1979 – 1992) الذي يقف خلف تطبيق الديمقراطية في المؤسسات، فقد حظي بمراسم دفن مع كل مراسم التكريم في أكتوبر 2012 مع حداد وطني لثمانية أيام أُعلن بعد وفاته.

> **الرؤساء السابقون المتوفون أقيمت لهم مراسم دفن مع كل مراسم التكريم على غرار أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال**

وسُمح لشقيق بوتفليقة، سعيد، المسجون حاليا بسبب تهم فساد، بحضور مراسم الدفن، بحسب محاميه سليم حجوطي.

واكتفت وسائل الإعلام الرسمية بذكر خبر وفاة بوتفليقة بشكل موجز دون تخصيص أي برنامج له، كما فعلت عند وفاة أسلافه، في مؤشر على ارتباك السلطات.

وانتظر وزير الخارجية رمطان لعمامرة، الوزير السابق في عهد بوتفليقة، حتى الأحد لتقديم تعازيه إلى أسرة الراحل.

وأرسل العاهل المغربي الملك محمد السادس السبت "برقية تعزية ومواساة" إلى تبون غداة وفاة بوتفليقة، وسط توتر شديد بين الجزائر والرباط خصوصاً على خلفية ملف الصحراء الغربية الشائك.

ووصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأحد بوتفليقة بأنه "وجه كبير" في الجزائر المعاصرة و"شريك لفرنسا" خلال أعوامه العشرين في الحكم.

الرئيس التونسي لا يزال محلّ ثقة أغلبية الناخبين

سيغما كونساي: قيس سعيد يواصل تصدّر نوايا التصويت للرئاسية

تونس - لا يزال الرئيس قيس سعيد محلّ ثقة عند التونسيين، رغم موجة الانتقادات التي يتعرض إليها في الفترة الأخيرة، حيث يواصل سعيّد تصدّر نوايا التصويت للانتخابات الرئاسية القادمة، وفق آخر إحصائيات سبر الآراء في البلاد.

وكشفت نتائج سبر آراء حول نوايا التصويت لشهر سبتمبر الجاري، أجرته مؤسسة سيغما كونساي، تواصل تصدر الرئيس قيس سعيد نوايا التصويت للانتخابات الرئاسية وتقدم الحزب الدستوري الحر الذي تتزعمه عبير موسي في نوايا التصويت للانتخابات التشريعية.

وأبرزت نتائج سبر الآراء التي نشرتها صحيفة "المغرب" المحلية الأحد أنّ قيس سعيد حافظ في نوايا التصويت للانتخابات الرئاسية في الدور الأول على الفارق الكبير الذي يفصله عن بقية السياسيين بـ 90.1 في المئة من الأصوات.

ثقة التونسيين في الرئيس تتجدد

وجاءت عبير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر بـ2.3 في المئة من نوايا التصويت يليها في المرتبة الثالثة الصافي سعيد بـ1.5 في المئة، ثمّ نبيل القروي رئيس حزب قلب تونس بـ1.0 في المئة.

وفي ما يتعلق بالانتخابات التشريعية أظهرت نتائج سبر الآراء تصدر الدستوري الحر القائمة بحصوله على نسبة 34.0 في المئة من نوايا التصويت يليه حزب قيس سعيد بـ26.1 في المئة ثم حركة النهضة بـ12.1 في المئة ثم التيار الديمقراطي بـ6.1 في المئة فحركة الشعب بـ3.5 في المئة.

كما أبرزت النتائج أنّ نسبتي التفاؤل والثقة في رئيس الجمهورية قيس سعيّد شهدتا تراجعا مع بقائهما في مستوى مرتفع.

وتتمسّك أغلبية واسعة من التونسيّين بتوجهات الرئيس سعيّد في الوقت الذي تواصل فيه بعض الأطراف بقيادة حركة النهضة، واجهة الإسلاميين في تونس، مناوراتها السياسية المعبرة عن رفضها للإجراءات التي اتخذها قيس سعيّد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

وقال المحلل السياسي المنذر ثابت "بقطع النظر عن سبر الآراء، الرئيس سعيد لا يزال يحظى بأغلبية واسعة في الشارع السياسي".

وأضاف، في تصريح لـ"العرب"، "تراجع هذه الأغلبية بنسبة طفيفة يفسر بتأخر الرئيس سعيد في الإعلان عن خارطة طريق وتكليف شخصية حكومية"، مستدركا "لكن أهمية الدعم الذي يحظى به الرئيس تكمن في القطع مع منظومة دستور 2014، وهذه المنظومة الجديدة الداعمة للرئيس تنتظر منه أن يقطع نهائيا مع منظومة حركة النهضة".

وتابع ثابت "هناك أغلبية سياسية واجتماعية ضد سياسة حركة النهضة، ومنظومة الخامس والعشرين من يوليو أثبتت أن هنالك ماكنة يمكن أن تحرك الشارع متى أرادت"، مشيرا إلى أن حراك السبت الذي قادته قوى معارضة لقرارات قيس سعيّد سجّل لفائدة الرئيس، وتلك الأطراف المعارضة احتجت دون أن تحقق نتائج ملموسة".

ولفت ثابت إلى أنه "لا بدّ من توقّع إجراءات جديدة وهامة من قبل الرئيس سعيّد في الأيام المقبلة".

وقبل أيام قال الرئيس قيس سعيّد إنّ تشكيل الحكومة سيتم في أقرب وقتٍ، دون أن يحدد موعداً لذلك، وأعلن في تصريح آخر أنّ تونس لن تقبل بأيّ تدخل أجنبي.

وشهدت تونس في الخامس والعشرين من يوليو الماضي تطورات سياسية تزامنا مع الذكرى الرابعة والستين لإعلان الجمهورية بدأت باحتجاجات سببتها أزمة سياسية بين الحكومة والرئيس والبرلمان، وانتهت بقرارات أصدرها الرئيس التونسي إثر اجتماعه بقيادات عسكرية وأمنية.

المنذر ثابت

الرئيس سعيد لا يزال يحظى بأغلبية واسعة في المشهد السياسي

وتم إعفاء رئيس الحكومة من منصبه وتجميد عمل البرلمان لمدة ثلاثين يوما ورفع الحصانة عن جميع أعضائه، وتولى رئيس الدولة رئاسة النيابة العمومية والسلطة التنفيذية.

وكان قيس سعيّد (63 سنة) قد حقق فوزا ساحقا على منافسه نبيل القروي بنسبة تصويت قياسية بلغت 72.71 في المئة مقابل 27.29 في المئة، وفق النتائج الرسمية التي أعلنتها الهيئة المستقلة للانتخابات في أكتوبر عام 2019، ليكتسب بحسب مراقبين شرعية شعبية لم يسبقه إليها أيّ رئيس تونسي.

وبلغ عدد المصوتين لقيس سعيّد مليونين و777 ألفا من جملة سبعة ملايين ونصف مليون ناخب مسجل، وهو رقم تجاوز بأشواط رقم المصوتين للرئيس الراحل الباجي قايد السبسي في 2014، والذي بلغ مليونا و700 ألف صوت.

وتجاوز عدد المصوتين لقيس سعيّد عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات التشريعية الأخيرة، إذ بلغ نحو مليون و750 ألف ناخب، ليتمكن بذلك قيس سعيّد من كسب شرعيته عبر الصندوق وهو ما يغنيه عن مشقّة البحث عن دعم برلماني.

وأظهرت نتائج سبر الآراء أن 71.7 في المئة من المستجوبين يرون أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح، أي بتراجع 5.5 في المئة عن آخر سبر للآراء، بينما بقيت الثقة في شخص الرئيس التونسي مرتفعة رغم تراجعها بنسبة 10 في المئة لتستقر عند 72 في المئة.

ووفق سيغما كونساي تمّ إنجاز هذا الباروماتر في الفترة الممتدة بين التاسع والسادس عشر من سبتمبر الجاري على عينة تتكون من 1983 مستجوبا أعمارهم ثماني عشرة سنة فما فوق.